

www.cofe-cup.net منتدیات کوفی کوب

تابع أنواع الأعمال التجارية النوع الثاني الأعمال التجارية بالتبعية

نظرية الأعمال التجارية بالتبعية

تعريف النظرية

نطاق تطبيق النظرية شروط تطبيق النظرية

التفرقة بين الأعمال التجارية بالتبعية, والأعمال المدنية بالتبعية؟

الأعمال التجارية بالتبعية: هي أعمال مدنية بطبيعتها, ولكنها تكتسب الصفة التجارية بسبب صدورها من تاجر لحاجات تجارته, فمصدر تجارية هذه الأعمال ليس في طبيعتها وانما في مهنة القائم بها.

العمل المدني بالتبعية: هو عمل تجاري منفرد, يقوم بها غير تاجر, ويكون تابع لنشاطه المدني.

أهمية النظرية

ما أهمية نظرية الأعمال التجارية بالتبعية؟

- التغلب على صعوبة التفرقة بين الأعمال المدنية والأعمال التجارية.
 - 2- تؤدي إلى توحيد النظام القانوني لأعمال التاجر.
- 3- تعالج قصور التعداد القانوني للأعمال التجارية الوارد في القانون التجاري, من خلال إضافة الأعمال التجارية بالتبعية إلى هذه الأعمال, مما يؤدي إلى التوسع في نطاق الأعمال التجارية.

شروط تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية

- أن يقوم بالعمل تاجرا, ولا يهم الطرف الأخر في هذا العمل أو التصرف, تاجرا أم غير تاجر.
 - 2- أن تكون الأعمال التي يقوم بها التاجر متعلقة بتجارته.

قرينة التجارية

أن كل عمل مدني يقوم به التاجر يفترض أنه قام به لحاجات تجارته, ويعتبر عملا تجاريا بالتبعية.

ولكن هذه القرينة يجوز إثبات عكسها بكافة طرق الإثبات, بأن يثبت التاجر أن ما قام به من عمل لم يتعلق بتجارته.

نطاق تطبيق النظرية

اقتضت الضرورات العملية التوسع في مجال تطبيق نظرية الأعمال التجارية بالتبعية, بحيث أصبحت تشمل جميع التزامات التاجر التعاقدية وغير التعاقدية (وسوف نقتصر الدراسة على الالتزامات التعاقدية.)

الالتزامات التعاقدية

تعتبر جميع العقود المدنية التي يبرمها التاجر لحاجات تجارته عملا تجاريا بالتبعية.

التجاري التجاري

يعتبر عملا تجاريا منفردا ما يلى:

شراء المحل التجاري بقصد بيعه أو تأجيره, أو استئجار المحل التجاري بقصد تأجيره.

يعتبر عملا تجاريا بالتبعية ما يلى:

قيام تاجر بشراء أو استئجار محل تجاري بقصد مباشرة التجارة فيه.

يعتبر عملا تجاريا بالتبعية ما يلى

قيام غير تاجر بشراء أو استئجار محل تجاري بقصد مباشرة التجارة فيه, لأنه الخطوة الاولى في سبيل احتراف التجارة

2- بيع المحل التجاري

عملا تجاريا بالتبعية:

إذا كان البائع تاجر وقت البيع, ولم يكن قد اشترى المحل بقصد البيع, لأن بيع المحل التجاري يعد آخر عمل يقوم به التاجر بشأن تجارته.

عملا مدنيا:

إذا كان البائع غير تاجر, ولم يكن البيع مسبوق بشراء.

3- عقود العمل

بالنسبة للتاجر: تجارية بالتبعية

بالنسبة للعاملين: عملا مدنيا

نطاق تطبيق القانون التجاري

- النظرية المادية أو الموضوعية - النظرية الذاتية أو الشخصية

النظرية المادية أو الموضوعية:

• تعتمد على العمل التجاري كأساس لتطبيق القانون التجاري, حيث تخضع الأعمال التجارية للقانون التجاري بغض النظر عن صفة الشخص القائم بها وما إذا كان تاجرا أم غير تاجر

نقد النظرية

تقتضي ضرورة حصر الأعمال التجارية لتحديد نطاق تطبيق القانون التجاري, وهو ما يصعب تحققه نتيجة لتطور الأعمال التجارية وتجددها باستمرار.

2- النظرية الشخصية أو الذاتية

-تعتمد هذه النظرية على التاجر كأساس لتطبيق القانون التجاري, بحيث يطبق فقط على من يحترف مهنة التجارة (التجار).

- أساسها أن القانون التجاري كان في بداية نشأته قانونا طانفيا يطبق فقط على التجار, وقد استمرت قواعده بعد ذلك تطبق على التجار دون غير هم.

نقد الشخصية أو الذاتية

- 1- تقتضي ضرورة تحديد المهن التجارية على سبيل الحصر, بحيث إذا احترف الشخص احداها عد تاجرا, يخضع لأحكام القانون التجاري بالرغم من صعوبة تحقيق ذلك, بسبب تعدد الحرف التجارية, وعدم إمكانية حصرها نتيجة لتطور المستمر للتجارة.
- 2- الأخذ بها يؤدي إلى حرمان الأشخاص الذي يمارسون نشاطا تجاريا لا يصل إلى حد الاحتراف من الاستفادة من مزايا القانون التجاري.
 - 3- يترتب عليها خضوع كافة أعمال التاجر لأحكام القانون التجاري, بما فيها أعماله المدنية على أساس أنه تاجرا.

موقف القانون التجاري السعودي من النظريتين

- أخذ القانون التجاري السعودي بالنظرية المادية أو الموضوعية كأساس في تطبيق أحكام القانون التجاري.
 - وأخذ بالنظرية الشخصية في بعض الأحيان.

وبالتالي يمكن تعريف القانون التجاري بأنه هو فرع من فروع القانون الخاص, ويقتصر على القواعد القانونية التي تنظم معاملات معينة هي الأعمال التجارية, ويحكم نشاط طائفة معينة من الأشخاص هم طائفة التجار وذلك بما يتفق مع طبيعة التجارة ومتطلباتها.

- حيث يشتمل القانون التجاري على:
- حكم علاقات معينة هي العلاقات الناشئة عن القيام بالأعمال التجارية
- كما يشتمل على القواعد التي تنظم طائفة معينة من الأشخاص هم التجار.

مبررات وجود القانون التجاري:

ماهي الأسباب التي اقتضت وضع قواعد قانونية خاصة بالتجارة وبالتالي عدم تطبيق قواعد القانون المدنى على المعاملات التجارية؟

مبررات وجود القانون التجاري: تقوية الائتمان + سرعة المعاملات التجارية

- تقوية الائتمان
- يحتاج النشاط التجاري دائما للائتمان, فظروف العمل في التجارة ونشاط السوق تدفع التاجر لأن يتعامل عادة في دائرة أوسع من رأسماله الفعلي, ومن ثم يحتاج الى فسحة من الزمن لتنفيذ تعهداته, وهو في هذا يحتاج الى الائتمان.
- فتاجر التجزئة يشتري البضاعة بأجل من تاجر الجملة, كما أن الأخير قد يشتري البضاعة بأجل من المنتج, كذلك قد يكون المنتج بدورة مقترضا من بنك ما.
- لذلك ينبغي على التجار المدينون بديون تجارية احترام التزاماتهم تجاه لدائنيهم, حيث أن للوفاء في الآجال المتفق عليها بين التجار أهمية قصوى, لأن التاجر يكون مدينا في بعض التعهدات ودائنا في أحيان أخرى, ومن ثم يترتب على تخلف تاجر عن الوفاء بديونه, اضطراب نشاط تجار آخرين وعجزهم عن الوفاء بديونهم.

 يقوم الائتمان على الثقة
 - والثقة لها مفهوم شخصي, فالدائن يعتمد على ثقته في شخص مدينه, وأنه سوف يقوم بتنفيذ تعهده في الوقت المحدد, هنا نجد ضمن قواعد القانون التجاري ما يدعم هذا الائتمان اللازم للتجارة.

هذه القواعد: تدعم الائتمان للتاجر الدائن + في مصلحة المدين لأنه سوف يحصل على ائتمان سهل وبشروط ميسرة.

وأبرز مثال على دعم القانون التجاري للائتمان هو:

نظام الافلاس, و هو نظام له آثاره القاسية على التاجر الذي توقف عن سداد ديونه التجارية, اذ ترفع يده عن ادارة أمواله والتصرف فيها, وتصفى تجارته لتوزع على داننيه بنسبة ديونهم.

2- سرعة المعاملات التجارية

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة

- السرعة من صميم التجارة, فالبضائع يجب أن تتداول سريعا وكلما أمكن, مراعاة لحركة الأسعار في السوق وسرعة تغيرها, ولأنها سريعة التلف, فالوقت له قيمته الكبرى.
 - وحيث أن هم التاجر في يومه وفي غره تحقيق الربح والمزيد منه, لهذا فهو دأب الحركة والنشاط, يبرم الكثير من العقود: بائعا او مشتريا أو ناقلا أو متوسطا في الكثير من الصفقات.
 - ولذلك فإنه يختلف عن الفرد العادي (غير التاجر في الحياة المدنية) الذي لديه متسع من الوقت لتروي والتأمل واستشارة غيره,
 والاستئناس بنصائحه.

النتائج التى تترتب على السرعة اللازمة للتجارة

♦ أن التجار قد يعقدون صفقاتهم شفاهه وبغير حاجة الى الكتابة, بل هم يعقدون صفقاتهم اليوم بوسائل سريعة كالتايفون أو البرق, فقد لا تكون لديهم فسحة للكتابة, ولذلك استقر القانون التجاري على مبدأ حرية الاثبات في المسائل التجارية, فالتصرفات التجارية مهما بلغت قيمتها يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات مثل شهادة الشهود والقرائن والدفاتر التجارية والمراسلات والبرقيات.

سئل أحد القادة:

كيف استطعت أن تمنح الثقة في مرؤوسيك؟

فأجاب كنت أرد بثلاث:

من قال: لا أقدر , قلت له حاول

من قال: لا أعرف , قلت له: تعلم

من قال : مستحیل , قلت له : جرب